

دور القضاء الإداري في محاربة التغير المناخي وضمان التنمية المستدامة في المغرب: دراسة تحليلية

Doi: 10.23918/ilic9.43

د. وفاء رزوق

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس - المغرب

wafaerazzouk@gmail.com

The Role of the Administrative Judiciary in Combating Climate Change and Ensuring Sustainable Development in Morocco: An Analytical Study

Dr. Ouafae Razzouk

Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Faculty of Lega, Economic and Social Sciences – Fez, Morocco

المخلص

يشكل التشريع البيئي الإطار القانوني الأساسي الذي يهدف إلى حماية البيئة من خلال وضع قواعد وسياسات تحد من التلوث والتغيرات المناخية، في هذا الإطار يبرز دور القضاء الإداري كضامن لتطبيق هذه القوانين بفعالية، حيث يقوم بمراقبة أداء السلطات الحكومية وضمان التزامها بالتشريعات المناخية، علاوة على ذلك يساهم القضاء الإداري في حماية حقوق الأفراد والجماعات المتضررة من المشكلات البيئية، ويفرض عقوبات على الأنشطة التي تضر بالبيئة، مما يعزز مبدأ المسؤولية البيئية، كما يساهم القضاء في تحقيق التوازن المطلوب بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال إصدار أحكام تدعم سياسات أكثر صرامة لمواجهة التغير المناخي.

الكلمات المفتاحية: التشريع البيئي، القضاء الإداري، التغير المناخي، التنمية المستدامة، حماية البيئة، مسؤولية الدولة.

Abstract

Environmental legislation serves as the legal foundation regulating environmental protection and establishing controls and policies to mitigate pollution and climate change. In this context, the role of administrative courts is to ensure the effective implementation of these laws. They oversee government entities and ensure their compliance with climate regulations, while also safeguarding the rights of individuals and communities affected by environmental changes. Administrative courts play a crucial role in imposing penalties on activities that harm the environment and in reinforcing the principle of environmental responsibility. Additionally, they work to balance the requirements of economic development with the protection of natural resources to ensure sustainable development, issuing rulings that guide towards stricter policies in combating climate change.

Keywords: Environmental legislation, Administrative courts, Climate change, Sustainable development, Environmental protection, State responsibility.

المقدمة

تعد قضية تحقيق التوازن بين حماية البيئة واستمرارية التنمية المستدامة من المواضيع ذات الأهمية المتزايدة، خاصة في ظل التحديات البيئية والمناخية التي يواجهها العالم اليوم، وفي السياق المغربي تظهر هذه الإشكالية بوضوح نتيجة الضغوط البيئية المختلفة مثل التصحر، ندرة المياه، وتلوث الهواء، والتي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يبرز القضاء الإداري كعنصر أساسي لضمان الالتزام بالتشريعات البيئية والمناخية، مما يجعل دراسة هذا الموضوع أمراً بالغ الأهمية لفهم السبل الكفيلة بتحقيق هذا التوازن وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية.

أولاً: الأهمية

يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في السياق المغربي، حيث يواجه البلد تحديات بيئية كبيرة مرتبطة بالتغيرات المناخية التي تؤثر على استدامة الموارد الطبيعية، مثل التصحر، تدهور التربة، وتلوث المياه والهواء، كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستلزم استغلالاً رشيداً للموارد، مع ضمان حمايتها من التدهور، في هذا السياق يظهر القضاء الإداري كأداة فعالة لمراقبة التزام السلطات العمومية بالتشريعات البيئية والمناخية، مما يعزز التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

ثانياً: الأهداف

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة معمقة لدور القضاء الإداري المغربي في تحقيق التوازن بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة، حيث يركز البحث على تحليل التشريعات البيئية والمناخية المعمول بها، وتقييم مدى فعالية القضاء الإداري في تطبيقها، مع استعراض الأحكام القضائية ذات الصلة، كما يسعى إلى تحديد النقائص في الإطار التشريعي الحالي، وتقديم توصيات عملية لتعزيز دور القضاء الإداري في دعم أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة للأجيال القادمة.

ثالثاً: الإشكالية

تتعلق إشكالية البحث من التساؤل التالي: كيف يمكن للقضاء الإداري المغربي أن يساهم في تحقيق التوازن بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة؟ ويتفرع عن هذا السؤال المركزي تساؤلات فرعية، من قبيل: ما مدى فعالية القضاء الإداري في تطبيق التشريعات البيئية والمناخية؟

رابعاً: المنهجية

ولمعالجة إشكالية البحث وتحقيق أهدافه، تم اعتماد ثلاثة مناهج رئيسية:

المنهج التحليلي: لدراسة النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة في المغرب، وتحليل السوابق القضائية لفهم توجهات القضاء الإداري في هذا المجال.

المنهج الاستنباطي: لفهم آليات تفاعل القضاء الإداري مع التشريعات البيئية من خلال تقييم القرارات القضائية ومدى تأثيرها على تحقيق التوازن بين حماية البيئة والنشاط الاقتصادي، مع الاعتماد على مقابلات واستبيانات مع قضاة وخبراء قانونيين وبيئيين لتحصيل رؤى معمقة.

المنهج المقارن: لمقارنة التشريعات البيئية المغربية وتجارب القضاء الإداري المغربي مع نظيراتها في دول أخرى، خصوصاً الدول التي حققت نجاحاً ملحوظاً في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وذلك بهدف استخلاص الدروس وتقديم توصيات تدعم تحسين الإطار التشريعي وأداء القضاء الإداري في المغرب.

خامساً: خطة البحث

سينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: سيتم التركيز فيه على دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية البيئة والتنمية المستدامة في المغرب، مع تحليل القوانين البيئية والمناخية السارية ودورها في دعم التوازن المطلوب.

المبحث الثاني: سيناقد دور القضاء الإداري المغربي في تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية المستدامة، مع تحليل الأحكام القضائية ذات الصلة واستعراض نتائج المقابلات والاستبيانات الميدانية.

المبحث الأول

الإطار التشريعي لحماية البيئة والتنمية المستدامة في المغرب

يمثل الإطار القانوني لحماية البيئة في المغرب خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال اعتماد مجموعة من القوانين والسياسات المصممة لحماية الموارد الطبيعية والحد من الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، هذه القوانين جاءت استجابة للتحديات البيئية المتزايدة والحاجة إلى التكيف مع التغيرات المناخية، كما أنها تعكس التزامات المغرب على المستويين الوطني والدولي.

المطلب الأول

التشريعات البيئية والمناخية في المغرب

تشكل التشريعات البيئية جزءاً لا يتجزأ من التوجه الاستراتيجي للدولة في إطار الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، حيث تهدف هذه القوانين إلى معالجة التحديات البيئية والمناخية التي تواجه البلاد، بما في ذلك مكافحة التلوث، الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة.

الفرع الأول

التشريعات البيئية والمناخية في القانون المغربي

عرف الإطار القانوني المغربي المتعلق بالبيئة والمناخ تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة، حيث تم تبني مجموعة من التشريعات التي تجسد التزام المغرب بحماية البيئة وتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

الفقرة الأولى: الإطار التشريعي لحماية البيئة

شهد التشريع المغربي تطوراً ملحوظاً في مجال البيئة والمناخ على مدى العقود الأخيرة، حيث أقرت مجموعة من القوانين التي تعكس التزام المغرب بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من بين أبرز هذه القوانين يبرز القانون الإطار رقم ٩٩،١٢، الذي يمثل الركيزة الأساسية للسياسة البيئية في المغرب^(١)، يهدف هذا القانون إلى إدماج البعد البيئي في السياسات العامة، مع التأكيد على مبدأ الاستدامة، حيث يلزم الأنشطة التنموية بالحفاظ على التوازن البيئي.

يعتمد القانون الإطار أيضاً على مبدأ الوقاية من التلوث، مشدداً على أهمية تبني رؤية شاملة لمعالجة القضايا البيئية تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، على سبيل المثال يلزم القانون الإدارات العامة والمؤسسات الخاصة بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي قبل تنفيذ أي مشاريع قد تؤثر على البيئة، كما يتبنى مبدأ "الملوث يدفع"، الذي يحمل الجهات المسؤولة عن التلوث تكاليف الإجراءات التصحيحية ودفع الغرامات.

إلى جانب ذلك، يكمل القانون رقم ١٣،٠٣ المتعلق بمحاربة التلوث الجوي دور القانون الإطار^(٢)، حيث يهدف إلى الحد من التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والزراعية، حيث يفرض هذا القانون على الجهات المسببة للتلوث اتخاذ تدابير للحد من الانبعاثات الضارة، ويحدد معايير وطنية لجودة الهواء، بالإضافة إلى إنشاء نظام دائم لمراقبة الانبعاثات، مما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات البيئية.

الفقرة الثانية: التشريعات المتعلقة بالتغير المناخي

إلى جانب التشريعات البيئية تبني المغرب مجموعة من القوانين الخاصة بالتغير المناخي بهدف التخفيف من آثاره والتكيف معها، حيث جاءت هذه القوانين استجابة لالتزامات المغرب الدولية خاصة بموجب اتفاقية باريس للمناخ، حيث تعهد بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، كما يشكل القانون الإطار رقم ٩٩،١٢ أحد الأدوات المركزية في هذا المجال، حيث يلزم الحكومة بإدماج السياسات المناخية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لضمان تناعم هذه السياسات مع أهداف الاستدامة.

(١) رئاسة النيابة العامة، « مراكش.. انطلاق أشغال الندوة الدولية "الجريمة البيئية ودور القضاء في مكافحتها" الداكي: النيابة العامة تابعت ٢٠ ألف شخص سنة ٢٠٢٢ في قضايا بيئية - الموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة »، ١١ جويلية ٢٠٢٤، <https://www.pmp.ma/>

(٢) ظهير شريف رقم ١٠،٣،٦١ صادر في ١٠ ربيع الأول ١٤٢٤ (١٢ ماي ٢٠٠٣) بتنفيذ القانون رقم ١٣،٠٣ المتعلق بمكافحة تلوث الهواء.

ولتنفيذ هذا الالتزام صدرت تشريعات إضافية مثل القانون رقم ٤٧,٠٩ المتعلق بالنجاعة الطاقية^(١) الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في قطاعات متعددة مثل الصناعة والنقل، حيث يسعى هذا القانون إلى تقليل استهلاك الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة، مما يدعم تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام دون الإضرار بالبيئة، كما تحفز هذه القوانين الاستثمار في الطاقات النظيفة، وهو ما يتجلى في مشاريع كبرى مثل مشروع نور للطاقة الشمسية، الذي يعد من أكبر المشاريع العالمية في هذا المجال، مع تحقيق فوائد اقتصادية كخلق فرص عمل وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

علاوة على ذلك يأتي القانون رقم ٣٦,١٥ الخاص بالمياه ليكمل التشريعات المناخية، حيث يهدف إلى إدارة الموارد المائية بطرق مستدامة في ظل التحديات المتعلقة بندرة المياه الناتجة عن التغيرات المناخية، حيث ينص القانون على ضرورة اعتماد تقنيات حديثة لتحسين أنظمة الري وتطوير شبكات المياه، مما يعزز قدرة المغرب على مواجهة الأزمات المرتبطة بالمياه وضمان استدامتها للأجيال القادمة. وبالتالي فمن خلال تبني قوانين مثل القانون الإطار رقم ٩٩,١٢، والقانون رقم ٤٧,٠٩، والقانون رقم ٣٦,١٥^(٢) يؤكد المغرب التزامه بحماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، فهذا الإطار التشريعي الشامل يعكس رؤية متكاملة للتصدي للتحديات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثاني

تأثير التشريعات البيئية والمناخية على التنمية المستدامة في المغرب

تشكل التشريعات البيئية والمناخية في المغرب ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الموارد الطبيعية، تحسين مستوى جودة الحياة، ودعم الاقتصاد الأخضر، فهذه القوانين تهدف إلى خلق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مما يجعلها أدوات حيوية للتصدي للتحديات البيئية والمناخية وتعزيز استدامة التنمية، ويمكن حصر تأثير هذه التشريعات على التنمية المستدامة من خلال التركيز على الجوانب البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تساهم في تحقيق الاستدامة.

الفقرة الأولى: حماية الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة

تعتبر التشريعات البيئية والمناخية في المغرب أدوات محورية لحماية الموارد الطبيعية وتعزيز جودة الحياة، حيث يعد القانون الإطار رقم ٩٩,١٢، المرتبط بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، أساساً في هذا السياق، حيث يلزم جميع المشاريع التنموية باحترام التوازن البيئي، ما يحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتلوثها، ويتجسد هذا الالتزام في إلزامية إجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي قبل تنفيذ المشاريع، ومن ناحية إدارة المياه،

ويبرز القانون رقم ٣٦,١٥ دوره في تبني استراتيجيات مستدامة، مثل تحسين تقنيات الري وتطوير شبكات المياه، لضمان الحفاظ على الموارد المائية في ظل تزايد ندرتها، أما فيما يتعلق بجودة الحياة، فيلعب القانون رقم ١٣,٠٣ المتعلق بمكافحة التلوث الجوي دوراً حيوياً عبر فرض معايير وطنية لجودة الهواء وتطوير نظام دائم لمراقبة الانبعاثات الجوية، مما يقلل من التلوث ويعزز الصحة العامة للمواطنين.

الفقرة الثانية: تعزيز الاقتصاد الأخضر والتكيف مع التغيرات المناخية

تلعب التشريعات المغربية دوراً بارزاً في دعم الاقتصاد الأخضر وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية، حيث يساهم القانون رقم ٤٧,٠٩ المتعلق بالنجاعة الطاقية في تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، ما يؤدي إلى تقليل اعتمادها والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة، ويتضح هذا الالتزام من خلال مشاريع كبرى مثل مشروع نور للطاقة الشمسية، الذي يعكس رؤية المغرب لتطوير الاقتصاد الأخضر وفتح آفاق جديدة لفرص العمل.

وفيما يتعلق بالتغيرات المناخية، يعتبر القانون الإطار رقم ٩٩,١٢ أداة رئيسية لتضمين السياسات المناخية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ما يساهم في تقليل تأثيرات التغيرات المناخية وتعزيز قدرة البلاد على التكيف مع تحدياتها، كما يظهر التزام المغرب باتفاقية باريس للمناخ تعهده بخفض الانبعاثات الحرارية بنسبة ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعكس مساهمته الفعالة في الجهود الدولية للتصدي للتغير المناخي.

المطلب الثاني

دور الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في السياسات البيئية

يشكل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إحدى المبادرات الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب لتعزيز حماية البيئة وتوجيه السياسات العامة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يستند هذا الميثاق إلى القانون الإطار رقم ٩٩,١٢، الذي يعد بمثابة خارطة طريق شاملة تهدف إلى إدماج البعد البيئي في جميع البرامج والسياسات التنموية.

كما يركز الميثاق على تحقيق توازن مستدام بين استغلال الموارد الطبيعية وتعزيز النمو الاقتصادي من جهة، وضمان حماية البيئة والحفاظ على استدامتها من جهة أخرى، من خلال تبني مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تضع البعد البيئي في صميم عملية اتخاذ القرار التنموي.

الفرع الأول

أهمية الميثاق الوطني في توجيه السياسات البيئية

يعتبر الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إطاراً رئيسياً يوطر السياسات البيئية في المغرب، حيث يمثل المرجعية الأساسية التي تبني عليها كافة التشريعات والإجراءات المتعلقة بحماية البيئة، فمنذ اعتماده أصبح هذا الميثاق حجر الأساس في صياغة السياسات الحكومية وتطوير الشراكات الدولية في المجال البيئي، وتتجلى أهمية الميثاق في كونه أداة استراتيجية تهدف إلى توجيه الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز حماية الموارد الطبيعية.

(١) القانون رقم ٤٧-٠٩ المتعلق بالنجاعة الطاقية، ظهير شريف رقم ١,١١,١٦١ صادر في فاتح ذي القعدة ١٤٣٢ (٢٩ سبتمبر ٢٠١١) بتنفيذ القانون رقم ٤٧,٠٩ المتعلق بالنجاعة الطاقية ٦٣٨٠ بتاريخ ٢٣/٠٧/٢٠١٥.

(٢) ظهير شريف رقم ١,١٦,١١٣ صادر في ٦ ذي القعدة ١٤٣٧ بتنفيذ القانون رقم ٣٦,١٥ المتعلق بالماء.

الفقرة الأولى: تحديد المبادئ العامة وإدماج البعد البيئي في السياسات

يعتبر الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إطاراً أساسياً لتحديد المبادئ العامة لحماية البيئة في المغرب، ويرتكز على مبدئين جوهريين: الاستدامة والوقاية، حيث يلزم مبدأ الاستدامة باستخدام الموارد الطبيعية بطريقة تحافظ عليها للأجيال القادمة، مع تجنب استنزافها أو الإضرار بها، أما مبدأ الوقاية، فيدعو الإدارات والسلطات إلى اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتجنب وقوع أي أضرار بيئية. بالإضافة إلى ذلك يعزز الميثاق إدماج البعد البيئي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة، ويشترط التزام هذه القطاعات بمعايير بيئية صارمة، مثل التقيد بالقوانين التي تحد من التلوث في المشاريع الصناعية، وتوجيه القطاع الزراعي نحو ممارسات تحافظ على خصوبة التربة وترشد استهلاك المياه⁽¹⁾.

الفقرة الثانية: المتابعة والتشريعات البيئية المتخصصة

يولي الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة اهتماماً كبيراً بوضع آليات واضحة لمتابعة وتقييم تنفيذ السياسات البيئية، حيث يفرض الميثاق إعداد تقارير دورية تسلط الضوء على مدى التقدم المحقق نحو تحقيق الأهداف البيئية، مما يتيح فرصة لتصحيح الانحرافات وضمان التحسين المستمر للأداء البيئي، فهذا النهج سيعزز من فعالية السياسات ويضمن توافقها مع الأهداف المحددة. إضافة إلى ذلك يشكل الميثاق دافعاً رئيسياً لإصدار تشريعات بيئية متخصصة تستجيب للاحتياجات الوطنية في هذا المجال، فمن بين أبرز هذه التشريعات، القانون رقم ١٣،٠٣ الذي يركز على محاربة التلوث الجوي، وكذلك القوانين المتعلقة بإدارة النفايات والمياه، التي تهدف إلى معالجة تحديات بيئية محددة من خلال تقديم حلول عملية وفعالة، فهذه القوانين المستوحاة من الميثاق تبرز التزام المغرب بحماية البيئة ودعم مسار التنمية المستدامة.

الفرع الثاني

تأثير الميثاق الوطني على التنمية المستدامة

يشكل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة دعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المغرب، فهو لا يقتصر على حماية البيئة، بل يعمل على تنفيذ استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق توازن مستدام بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات الحفاظ على البيئة، حيث يظهر تأثير الميثاق بوضوح في العديد من المجالات، حيث يعزز إدماج الأبعاد البيئية في السياسات العامة ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤية متكاملة وشاملة.

الفقرة الأولى: دعم الاقتصاد الأخضر وتحسين جودة الحياة

أسهم الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بشكل كبير في دفع الاقتصاد المغربي نحو اعتماد نموذج الاقتصاد الأخضر، ويدعم الميثاق الاستثمار في مجالات صديقة للبيئة، مثل الطاقة المتجددة، الزراعة العضوية، وإدارة النفايات، مما يساعد في الحد من التأثيرات البيئية السلبية ويعزز التنمية الاقتصادية عبر خلق فرص عمل مستدامة وتشجيع الابتكار في التكنولوجيا الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الميثاق في تحسين جودة الحياة من خلال سياسات تهدف إلى الحد من التلوث وإدارة الموارد الطبيعية بفعالية. على سبيل المثال، ساهم القانون رقم ١٣،٠٣ في تحسين جودة الهواء بالمدن الكبرى، مما انعكس بشكل إيجابي على صحة السكان، حيث أدى إلى تقليل الأمراض المرتبطة بالتلوث الهوائي.

الفقرة الثانية: الحفاظ على الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية

ساهم الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في تعزيز سياسات تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة، من خلال تطبيق مبادئ الاستدامة في القطاع الزراعي واعتماد تقنيات ري حديثة تحد من استهلاك المياه، خاصة في ظل التحديات المناخية المتزايدة، كما دعم الميثاق إدارة النفايات وتعزيز عمليات التدوير، مما ساهم في تقليل الضغط على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها. إلى جانب ذلك، ركز الميثاق على تطوير سياسات تعزز قدرة المغرب على التكيف مع آثار التغيرات المناخية. يتجلى ذلك في مشاريع مثل "نور للطاقة الشمسية"⁽²⁾، التي تعكس التزام المغرب بخفض الانبعاثات الحرارية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، كما أتاح الميثاق للمغرب تعزيز حضوره الدولي من خلال التزاماته في اتفاقية باريس، مما مكّنه من الاستفادة من دعم تقني وتمويل دولي لتسريع تنفيذ المشاريع البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية أكبر.

بعد استعراض الإطار التشريعي لحماية البيئة والتنمية المستدامة في المغرب، يظهر الدور الحيوي لهذه التشريعات في رسم السياسات البيئية وضمان التوازن بين حماية الموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي، ومع ذلك لتحقيق هذا التوازن المنشود، يبرز دور القضاء الإداري كعنصر أساسي في مراقبة تطبيق هذه التشريعات وضمان الامتثال للقوانين البيئية، وهو ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني

دور القضاء الإداري في تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة في المغرب

يعد القضاء الإداري في المغرب عنصراً محورياً في ضمان الالتزام بالتشريعات البيئية وتعزيز سيادة القانون في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يقوم بدور رقابي وضبطي يهدف إلى تحقيق توازن مستدام بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يساهم في تعزيز مسؤولية الإدارات والمؤسسات الاقتصادية تجاه المجتمع والحفاظ على الموارد البيئية.

المطلب الأول

رقابة المشروعية على الأنشطة البيئية

تعد رقابة القضاء الإداري على مشروعية الأنشطة التنموية التي تؤثر على البيئة وسيلة فعالة لحماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، حيث يساهم الضبط الإداري البيئي كأداة رئيسية في مراقبة التزام الجهات الإدارية بالقوانين البيئية، ويشمل ذلك مراجعة القرارات المتعلقة بالمشاريع الصناعية والزراعية والإنشائية للتأكد من توافقها مع المعايير البيئية السارية.

(1) Victor Ongoma et al., « Morocco's Climate Change Impacts, Adaptation and Mitigation—a Stocktake », *Regional Environmental Change* 24, n° 1 (mars 2024): 15, <https://doi.org/10.1007/s10113-023-02176-2>.

(2) زهرة الدهابي و عبد الرحيم أيت حدو، « التغيرات المناخية والموارد الطبيعية أي أجوبة لمغرب الغد »، consulté le 11 septembre 2024.

الفرع الأول

دور الضبط الإداري البيئي في حماية البيئة

يشكل الضبط الإداري البيئي آلية حيوية يستخدمها القضاء الإداري لضمان احترام السلطات الإدارية للتشريعات البيئية، ويرتكز هذا الدور على اتخاذ إجراءات وقائية ورقابية تهدف إلى ضمان التزام الأنشطة التنموية والصناعية بالمعايير البيئية، مما يساهم في الحد من الأضرار البيئية ودعم جهود التنمية المستدامة.

الفقرة الأولى: إلغاء القرارات الإدارية المخالفة

يقوم القضاء الإداري بدور محوري في إلغاء القرارات الإدارية التي تتعارض مع التشريعات البيئية، فعندما يتبين أن قرارا إداريا، مثل منح ترخيص لمشروع تنموي، لا يلتزم بالشروط البيئية أو صدر بطريقة مخالفة للقانون، يملك القضاء صلاحية إلغائه، مما يساهم في حماية البيئة من المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن مثل هذه المشاريع غير الملتزمة بالمعايير البيئية.^(١) علاوة على ذلك، يعتبر إلغاء القرارات الإدارية المخالفة وسيلة فعالة لدفع السلطات الإدارية إلى احترام القوانين البيئية، فإلى جانب الإلغاء، يتابع القضاء الإداري تنفيذ السلطات للإجراءات التصحيحية اللازمة، مما يعزز من دوره في ضبط أداء الإدارات وضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد البيئية.^(٢)

الفقرة الثانية: إصدار الأوامر الوقائية

إلى جانب صلاحية إلغاء القرارات المخالفة، يتمتع القضاء الإداري بسلطة إصدار أوامر وقائية تهدف إلى إلزام الجهات الإدارية أو المشاريع باتخاذ تدابير فورية لتجنب وقوع أضرار بيئية ناتجة عن الأنشطة الصناعية أو التنموية، وتشمل هذه التدابير إصدار أوامر بوقف الأنشطة الملوثة التي تتسبب في تلوث الهواء أو المياه، خاصة تلك التي لا تلتزم بالمعايير البيئية المحددة للانبعاثات. ففي بعض الحالات قد يتطلب الأمر تعديل الأنشطة القائمة لتتماشى مع المعايير البيئية، فالقضاء في هذه الحالات يعمل على إصدار أوامر تلزم بإجراء تحسينات على المشاريع لجعلها أقل تأثيرا على البيئة، حيث يمكن أن تتضمن هذه التدابير تبني تقنيات أكثر استدامة أو تطبيق سياسات بيئية جديدة، مما يقلل من الأضرار البيئية المحتملة مع الحفاظ على استمرار المشاريع. من خلال إلغاء القرارات المخالفة وإصدار الأوامر الوقائية، يلعب القضاء الإداري دورا محوريا في حماية البيئة وضمان الامتثال الفعال للتشريعات البيئية.^(٣)

الفرع الثاني

دور القاضي الإداري في مجال المسؤولية الإدارية البيئية

تعد الدعاوى الإدارية وسيلة محورية للقاضي الإداري لمراقبة تصرفات الإدارة في سياق حماية البيئة، وقد برز مؤخرا مفهوم "المسؤولية الإدارية البيئية" الذي يفرض على الإدارة تحمل المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تقصيرها في حماية البيئة. في هذا الإطار يمتلك القاضي الإداري صلاحية فرض الجزاءات الإدارية المناسبة عند ثبوت ارتكاب الإدارة أخطاء في الحفاظ على البيئة، فهذه الصلاحيات تعزز من دور القضاء الإداري في ضمان الالتزام بالتشريعات البيئية، مما يساهم في حماية الموارد الطبيعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفقرة الأولى: آليات الرقابة على تطبيق التشريعات البيئية

يضطلع القضاء الإداري بدور محوري في ضمان التزام السلطات الإدارية والمشاريع التنموية بالمعايير البيئية الواردة في التشريعات الوطنية والدولية. ويتحقق هذا الدور من خلال آليات رقابية رئيسية:

أولاً: تقييم الأثر البيئي

يعد تقييم الأثر البيئي أداة وقائية أساسية يستخدمها القضاء الإداري للتأكد من مراعاة الأنشطة التنموية للاعتبارات البيئية، حيث يلزم القضاء الجهات الإدارية والمشاريع التنموية بإجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي كشرط ضروري للحصول على الموافقات القانونية، ويغطي هذا التقييم المشاريع الكبرى التي قد يكون لها تأثير مباشر على البيئة، مثل المصانع ومشروعات البنية التحتية. فالقضاء الإداري يلعب دورا مهما في مراجعة صحة هذه الدراسات، ويتدخل في حال وجود أي نقص أو عدم دقة لإيقاف المشروع أو تعليق التصاريح حتى يتم تصحيح النقص وضمان الامتثال للشروط البيئية.

ثانياً: مراقبة التزام السلطات بالمعايير البيئية

لا يقتصر دور القضاء الإداري على منح التراخيص، بل يمتد إلى متابعة تنفيذ المشاريع لضمان التزامها بالمعايير البيئية، حيث يشمل ذلك الرقابة الفعلية على الانبعاثات والتلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والزراعية، بما في ذلك متابعة مستويات التلوث في الهواء والمياه، وفي حال تجاوز المعايير المسموح بها، يتخذ القضاء إجراءات قانونية عاجلة لضمان الامتثال. كما يتابع القضاء استغلال الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والغابات لضمان استدامتها للأجيال القادمة، وفي حال اكتشاف استغلال غير مستدام، يتدخل القضاء لتوجيه الجهات المعنية نحو تعديل أنشطتها بما يتماشى مع المتطلبات البيئية.

الفقرة الثانية: دور القاضي الإداري في الحالات الاستعجالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة

يلعب القاضي الإداري دورا محوريا في التعامل مع الحالات الاستعجالية الناجمة عن التغيرات المناخية والمخاطر البيئية في المغرب، بهدف تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتمتع القاضي بصلاحيات تمكنه من اتخاذ قرارات عاجلة وفورية لحماية البيئة من الأضرار المحتملة أو المستمرة، خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة وتأثيراتها على الموارد الطبيعية.

(1) W Hammoudy, R Ilmen, et M Sinan, « Impact of Climate Change on Extremes Events in Morocco », *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science* 1090, n° 1 (1 octobre 2022): 2, <https://doi.org/10.1088/1755-1315/1090/1/012034>.

(2) بلي بولنوار و خطوي مسعود، « سلطات القاضي الإداري في ضمان تنفيذ أحكامه المتعلقة بحماية البيئة », *مجلة الفكر القانوني والسياسي* ١، (5 mai) n° 1 (2017): 233-41.

(3) أمنية على حسانين ممراد، « دور القاضي الإداري في التنمية المستدامة. » *مجلة روح القوانين، العدد التاسع والتسعون، يوليو ٢٠٢٢، ص ٥٦١*.

فعلى سبيل المثال عند قيام شركة أو مؤسسة بمخالفة القوانين البيئية، كتصريف مواد ملوثة في الهواء أو المياه، أو تنفيذ مشروع تنموي في منطقة محمية دون مراعاة الشروط القانونية، يمكن للقاضي الإداري أن يصدر أمرا استعجاليا بإيقاف المشروع فوراً وإلزام الجهة المسؤولة بإصلاح الأضرار البيئية، فهذه التدخلات الفورية تهدف إلى الحد من الأضرار البيئية وضمان الالتزام بالمعايير القانونية التي تحمي التوازن البيئي. ومن بين الصلاحيات الاستعجالية الأخرى، قدرة القاضي على إبطال التراخيص غير القانونية التي تهدد موارد بيئية حساسة،^(١) مثل منح تراخيص لبناء منشآت صناعية قرب المسطحات المائية أو المناطق الرطبة، ففي مثل هذه الحالات يمكن للقاضي إصدار أوامر فورية بوقف العمل ومنع استغلال المنشآت حتى يتم التأكد من التزامها بالقوانين البيئية.

بالإضافة إلى ذلك، في حالات الكوارث الطبيعية كالجفاف أو الفيضانات، قد يتدخل القاضي الإداري لإلزام الجهات المختصة بتنفيذ تدابير عاجلة، مثل تعزيز السدود أو تحسين أنظمة تصريف المياه، بهدف حماية السكان والموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

وبالتالي تساهم هذه التدخلات الاستعجالية للقاضي الإداري في تعزيز الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال حماية البيئة من الأنشطة الضارة، والحد من تأثيرات التغيرات المناخية، وضمان تنفيذ المشاريع التنموية بما يتماشى مع القوانين البيئية.

المطلب الثاني

مسؤولية الدولة في حماية البيئة وتحديات التنمية المستدامة في المغرب

يضطلع القضاء الإداري بدور حيوي في حماية البيئة من خلال فرض الجزاءات على الإدارات التي تنتهك القوانين البيئية، حيث تعد هذه الجزاءات أداة رئيسية للحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع التجاوزات.

الفرع الأول

المسؤولية الإدارية والجزاءات لحماية البيئة

يعد القضاء الإداري المغربي من أهم الوسائل لضمان الامتثال البيئي، حيث يضطلع بمحاسبة الجهات الإدارية التي تنتهك القوانين البيئية، من خلال فرض جزاءات تضمن التزامها بالتشريعات المعمول بها، حيث يلزم القضاء الإدارات باتباع القوانين البيئية، كما يمنح المواطنين الحق في المطالبة بتطبيق هذه القوانين عند حدوث أي تجاوزات.

الفقرة الأولى: الجزاءات الإدارية المترتبة على الانتهاكات البيئية

إلى جانب تحميل الإدارات مسؤولية الأضرار البيئية، يلجأ القضاء الإداري إلى فرض جزاءات إدارية تهدف إلى ضمان الالتزام بالتشريعات البيئية ومنع تكرار المخالفات، حيث تشمل هذه الجزاءات مجموعة من العقوبات التي تسهم في حماية البيئة وتحقيق الردع، ومن أبرزها:

أولاً: العقوبات المالية

تعد الغرامات المالية من أكثر الوسائل فعالية للتعامل مع الانتهاكات البيئية، حيث تفرض هذه الغرامات على الجهات التي تسبب تلوثاً بيئياً أو تفشل في الالتزام بالمعايير البيئية المحددة، فرض غرامات مالية كبيرة، ما يعزز من التزام الجهات المخالفة باتخاذ التدابير اللازمة للامتثال بالقوانين.^(٢)

ثانياً: إيقاف المشاريع المخالفة

يملك القضاء الإداري صلاحية إصدار أوامر بوقف المشاريع التنموية أو الصناعية إذا تبين أنها تشكل تهديداً للبيئة أو لم تلتزم بإجراء تقييم الأثر البيئي، يهدف هذا الإجراء إلى منع تفاقم الأضرار البيئية لحين استيفاء المتطلبات القانونية، مما يجعله أداة فورية وفعالة لحماية البيئة.

ثالثاً: إلغاء التراخيص

في حال استمرار عدم الامتثال للتشريعات البيئية، يمكن للقضاء الإداري إلغاء التراخيص الممنوحة للمشاريع المخالفة، حيث يؤدي هذا الإجراء إلى وقف الأنشطة الملوثة أو غير المستدامة بشكل دائم، مما يضمن حماية البيئة على المدى الطويل، حيث يعتبر إلغاء التراخيص وسيلة رادعة تدفع الجهات المعنية إلى الالتزام بالقوانين من البداية، من خلال تحميل الإدارات المسؤولية عن الأضرار البيئية وتطبيق الجزاءات الإدارية المناسبة، ويسهم القضاء الإداري في تعزيز الامتثال للتشريعات البيئية، فهذه الآليات القانونية توفر حماية فعالة للموارد الطبيعية وتساهم في دعم التنمية المستدامة.

الفقرة الثانية: تعويض الدولة عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء الإدارية البيئية

يلعب القضاء الإداري دوراً محورياً في مساءلة الدولة عن الأضرار البيئية الناتجة عن أخطاء أو انتهاكات صادرة عن السلطات الإدارية، حيث تعد هذه المساءلة جزءاً من المسؤولية الإدارية التي تهدف إلى حماية البيئة وحقوق الأفراد المتضررين من القرارات والإجراءات التي قد تؤدي إلى أضرار بيئية جسيمة.^(٣)

أولاً: الأسس القانونية لتعويض الدولة عن الأضرار البيئية

يلعب القضاء الإداري دوراً حيوياً في تحميل الدولة والإدارات العامة مسؤولية الأضرار البيئية الناتجة عن قرارات خاطئة أو انتهاكات للقوانين البيئية، حيث تستند هذه المسؤولية إلى مبدأ عدم الإضرار بالبيئة، الذي يكفله القانون الإطار رقم ٩٩،١٢ المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة،^(٤) والذي يلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة، حيث تشمل التعويضات إصلاح المناطق المتضررة أو تنظيف المواقع الملوثة، إضافة إلى تعويضات مالية للأفراد والجماعات المتضررة. ففي إطار هذه المسؤولية أصدر القضاء المغربي أحكاماً عديدة تلزم الدولة بالتعويض، مثل قضية استخدام المتفجرات في استخراج الفوسفات، حيث أكد تقرير الخبرة العلاقة السببية بين التفجيرات والأضرار التي لحقت بالممتلكات الخاصة، فهذا الحكم يعكس توازناً بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من خلال إلزام الشركات باتخاذ التدابير الضرورية للحد من الأضرار البيئية وتعويض المتضررين.

(١) محكمة النقض، إجتهاادات قضائية ودراسات قانونية في التصدي لقضايا البيئة، vol. 30، دفاتر محكمة النقض (الرباط: محكمة النقض، ٢٠١٧)، ٢١٠.

(٢) محمد أحمد سلامة مشعل et أحمد هشام فرحات الموجي، « دور القاضي الإداري في حماية المناخ »، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف-دقهلية ٢٧، 2023.331024. <https://doi.org/10.21608/jfslt.2023.331024>, 1765-1816 (1 décembre 2023); n° 2

(٣) محمد أحمد سلامة، دعاوى المناخ والأشكال المرتبطة بها أمام القاضي الإداري «، العدد السادس والثلاثون الجزء الثاني، سنة ٢٠٢١، ص ٨٥٧.

(٤) عبد الواحد الركيكلي، « البيئة في التشريع المغربي بين آليات الحماية ورهان التنمية »، مجلة القانون والأعمال الدولية، ١٤، octobre 2010، <https://www.droitentreprise.com/21127/>، ص ٢٣٥.

ثانياً: التطبيقات القضائية والتحديات المرتبطة بالتعويضات البيئية

في إطار التطبيقات القضائية، يبرز القضاء الإداري المغربي عدة قضايا هامة

١. الضرر بالممتلكات الخاصة، استعمال المتفجرات

الحكم الصادر عن محكمة النقض في هذه القضية يعكس التزام القضاء المغربي بحماية حقوق الأفراد المتضررين من الأنشطة الصناعية، مثل استخدام المتفجرات لاستخراج الفوسفات، المحكمة اعتمدت على تقرير الخبرة الذي أكد العلاقة السببية بين التفجيرات والأضرار اللاحقة بالبنيات، مما يعزز مبدأ التعويض عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة الصناعية. هذا الحكم يبرز أهمية التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، حيث يجب على الشركات اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الأضرار البيئية وضمان تعويض المتضررين، هذا يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية دون الإضرار بالبيئة، مما يساهم في حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة^(١).

٢. احتلال الملك الغابوي والبناء فوقه - وجوب الهدم

وفي حكم قضائي يتعلق بتفسير وتطبيق الفصل ٥٣ من ظهير ١٠ أكتوبر ١٩١٧، والذي ينص على منع إقامة الخيام أو تشييد المباني داخل الغابات الملكية أو على بعد أقل من مائة متر منها إذا كانت مصنوعة من مواد قابلة للاشتعال، مع فرض غرامات وهدم المباني المخالفة، قضت محكمة النقض بنقض قرار محكمة الاستئناف الجنحية الذي برأ المتهم من جنحة احتلال الملك الغابوي والبناء فوقه، فالمحكمة الابتدائية كانت قد أدانت المتهم بغرامة وتعويض وأمرت بهدم البناء، ومحكمة النقض اعتبرت أن قرار محكمة الاستئناف كان فاسد التعليل لأنه لم يثبت أن المتهم استخدم مواد قابلة للاشتعال، مما يعد سوء تفسير للفصل ٥٣ من ظهير ١٠ أكتوبر ١٩١٧، وبناء على ذلك، قررت محكمة النقض إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لإعادة النظر فيها من قبل هيئة جديدة^(٢).

٣. قضية سرقة الرمال من الملك العام.

في هذا الحكم قضت محكمة النقض برفض طلب الطعن المقدم من المتهم في قضية سرقة الرمال من الملك العام، المحكمة الابتدائية كانت قد أدانت المتهم بغرامة قدرها ٣٠٠٠ درهم وصادرت الجرار المستخدم في الجريمة، حيث قضت محكمة النقض أن قرار محكمة الاستئناف كان سليماً من الناحية القانونية، حيث استند إلى حالة التلبس واعتراف المتهم باستخراج الرمال دون ترخيص، رغم أن المحكمة الابتدائية لم تفرض عقوبة الحبس كما ينص الفصل ٥١٧ من القانون الجنائي، إلا أن غياب طعن النيابة العامة جعل الحكم نهائياً.

ففي حكم محكمة النقض في قضية سرقة الرمال من الملك العام له علاقة وثيقة بحماية البيئة والمناخ، فاستخراج الرمال بشكل غير قانوني يمكن أن يؤدي إلى تدهور البيئة الطبيعية، بما في ذلك تآكل السواحل وتدمير المواطن الطبيعية للحياة البرية، فهذه الأنشطة غير القانونية تساهم في تدهور النظام البيئي وتؤثر سلباً على التوازن البيئي والمناخي.

فالقوانين التي تحظر سرقة الرمال وتفرض عقوبات على المخالفين تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وضمان استخدامها المستدام، كما أن تطبيق هذه القوانين يعزز من سيادة القانون البيئي ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة من التدهور والتغيرات المناخية السلبية.

٤. ضرر ناتج عن حريق نتيجة ارتفاع الجهد الكهربائي

يظهر هذا القرار القضائي أهمية دور المحاكم في حماية حقوق الأفراد وتعويضهم عن الأضرار الناتجة عن الحوادث، مثل الحرائق الناجمة عن ارتفاع الجهد الكهربائي، فمن خلال اعتماد المحكمة على الخبرة التقنية لتحديد سبب الحريق، يتضح التزام النظام القضائي بالاستناد إلى الأدلة العلمية والموضوعية. هذا النهج يعزز الثقة في العدالة ويضمن تعويض المتضررين بشكل عادل.

وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، يمكن ربط هذا القرار بأهمية البنية التحتية الكهربائية الآمنة والمستدامة. تحسين شبكات الكهرباء وتقليل المخاطر المرتبطة بها يساهم في حماية الممتلكات والأرواح، ويعزز من استدامة المجتمعات، كما أن تعويض الأضرار يعكس التزام الشركات بتحمل مسؤولياتها البيئية والاجتماعية، مما يدعم التنمية المستدامة^(٣).

الفرع الثاني**تحديات تحقيق التنمية في المجال البيئي**

تواجه جهود تحقيق التنمية المستدامة في المجال البيئي تحديات متعددة ومعقدة، تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى محاور رئيسية تتطلب استراتيجيات متكاملة لمعالجتها وضمان التوازن بين حماية البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفقرة الأولى: الضغط على الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية

تعد التنمية المستدامة في المجال البيئي عرضة لتحديات كبيرة، أبرزها الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية بسبب النمو السكاني والتوسع العمراني، حيث تعاني المياه العذبة من استنزاف خطير أدى إلى ندرتها في العديد من المناطق، بينما تسبب الاستخدام غير المستدام في تدهور الأراضي الزراعية نتيجة الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية، مما يهدد الأمن الغذائي، إلى جانب ذلك تعاني المصادر الغابية من الاحتطاب الجائر، ما يؤدي إلى التصحر وتدهور النظم البيئية^(٤). ما فاقم الضغوط على الموارد الطبيعية، أما التغيرات المناخية، فتشكل تحدياً حاسماً ناجماً عن الانبعاثات الكثيفة للغازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية، حيث ينتج عن ذلك ظواهر مناخية متطرفة، كالجفاف، الفيضانات، والعواصف، التي تلحق أضراراً بالزراعة، البنية التحتية، والمدن الساحلية بفعل ارتفاع مستويات البحار. هذه التغيرات تستدعي سياسات فعالة للحد من الانبعاثات الضارة والتكيف مع آثارها للحفاظ على التوازن البيئي.

(١) - القرار عدد ١٣٥٨ الصادر بتاريخ ٠٧ دجنبر ٢٠١٧ في الملف الإداري عدد ٩٦/ ٤/ ٢٠١٦.

(٢) - القرار عدد ٦١١ الصادر بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٧ في الملف الجنحي عدد ١٠٧٨٦/ ٦/ ٢٠١٦.

(٣) - القرار عدد ٣٢١ الصادر بتاريخ ٠٦ يونيو ٢٠١٧ في الملف عدد ٢٢٤٧/ ١/ ٢٠١٦.

(٤) وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، « التقرير الوطني حول حالة البيئة بالمغرب » (<https://mtedd.gov.ma/index.php>) « وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، ١٥ (mars 2022)، ص ٣٣.

الفقرة الثانية: التلوث والتحديات الاقتصادية والجغرافية

يشكل التلوث البيئي أحد أبرز العوائق أمام تحقيق التنمية البيئية المستدامة، حيث يعد التلوث الهوائي الناجم عن الانبعاثات الصناعية ووسائل النقل مصدرا رئيسيا للأضرار الصحية ولتدهور النظم البيئية، كما يؤدي تصريف المخلفات الصناعية والزراعية في الأنهار والبحار إلى تلوث المياه، مما يهدد الحياة البحرية ويقلل من جودة مياه الشرب^(١)، بالإضافة إلى ذلك يشكل تراكم النفايات البلاستيكية في المحيطات خطراً كبيراً على الكائنات البحرية، مما يبرز الحاجة الماسة إلى سياسات فعالة لإدارة النفايات بشكل مستدام. على الجانب الاقتصادي يمثل التحول نحو بنية تحتية خضراء تحدياً كبيراً بسبب التكاليف المرتفعة، وهو ما يشكل عبئاً على الدول النامية التي تواجه قيوداً مالية، من ناحية أخرى، تؤثر التفاوتات الجغرافية على الجهود البيئية؛ فالدول الجزرية الصغيرة تواجه مخاطر وجودية بسبب ارتفاع مستوى البحار، بينما تعتمد العديد من الدول النامية بشكل كبير على استغلال الموارد الطبيعية، مما يجعل من الصعب تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، يعد ضعف الوعي البيئي ونقص التعاون الدولي من التحديات الرئيسية. تعيق المصالح السياسية والاقتصادية التزامات الدول بالاتفاقيات البيئية الدولية، مما يبرز أهمية تعزيز الوعي العام وتطوير التعاون الدولي لضمان تحقيق تنمية مستدامة وشامل. ^(٢)

الخاتمة:

يعد موضوع الإطار التشريعي البيئي ودور القضاء الإداري في المغرب من القضايا البارزة التي تجمع بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تكمن أهميته في التصدي للتحديات البيئية المتزايدة وضمان استدامة الموارد الطبيعية مع الحفاظ على التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أسفر التحليل عن مجموعة من النتائج التي تبرز فعالية هذه الآليات، إلى جانب مقترحات عملية لتعزيز الأداء القضائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتائج:

١. **الإطار التشريعي كدعامة للتنمية البيئية:** يمثل القانون الإطار رقم ٩٩،١٢ المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة حجر الزاوية في السياسات البيئية بالمغرب، حيث يضع هذا الإطار أساساً قانونياً لحماية الموارد الطبيعية مع مراعاة تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يجعله ركيزة للتوازن بين الأهداف البيئية والتنموية.
٢. **دور القضاء الإداري في تطبيق التشريعات:** أثبت القضاء الإداري فعاليته كآلية لمراقبة الالتزام بالقوانين البيئية، من خلال إلغاء القرارات المخالفة وفرض العقوبات، ما يساهم في الحد من الانتهاكات البيئية، ومع ذلك يظل القضاء الإداري متقلاً بتحديات تتعلق بالقدرة على التعامل مع تعقيدات القضايا البيئية.
٣. **التحديات التشريعية:** يعاني الإطار التشريعي المغربي من تداخل بين القوانين البيئية وقوانين أخرى، مما يخلق صعوبات في التطبيق الفعال ويضعف من وضوح المسؤوليات بين الجهات المختلفة.
٤. **نقص الكفاءات الفنية المتخصصة:** تواجه المنظومة القضائية نقصاً في الخبرات العلمية والفنية الضرورية لفهم تعقيدات القضايا البيئية، خصوصاً في تقييم الأثر البيئي للمشاريع الكبرى، ما يضعف من جودة القرارات القضائية ويؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا.
٥. **التأخر في تنفيذ الأحكام:** استمرار الأنشطة البيئية الضارة رغم وجود أحكام قضائية نهائية يشكل تحدياً كبيراً، حيث يعكس هذا الوضع ضعفاً في آليات تنفيذ القرارات القضائية البيئية ويؤثر سلباً على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة.

المقترحات:

١. **إصلاح التشريعات البيئية:** العمل على تبسيط التشريعات البيئية وضمان مرونتها للتكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية، حيث يجب أن تكون القوانين واضحة ومحددة لتجنب التداخل مع القوانين الأخرى، مما يساهم في تعزيز الفهم والامتثال من قبل الجهات المختلفة.
 ٢. **إنشاء محاكم بيئية متخصصة:** نظراً لتعقيد القضايا البيئية، يوصى بإنشاء محاكم متخصصة مزودة بفرق عمل تضم قضاة وخبراء تقنيين، فهذه المحاكم يمكنها معالجة القضايا بسرعة ودقة، مما يرفع من كفاءة النظام القضائي في المجال البيئي.
 ٣. **تعزيز التكوين والتدريب:** تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للقضاة والخبراء البيئيين، تركز على الجوانب العلمية والتقنية المرتبطة بالقضايا البيئية، حيث يمكن أن يشمل التدريب موضوعات مثل تقنيات تقييم الأثر البيئي، إدارة الموارد المستدامة، والتكنولوجيا النظيفة.
 ٤. **تحسين تنفيذ الأحكام:** تطوير آليات فعالة لتنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بالقضايا البيئية، مع فرض عقوبات صارمة على الجهات التي تتجاهل القرارات القضائية، كتنفيذ هذه الآليات يضمن تحقيق العدالة ويحد من الأضرار البيئية المستمرة.
 ٥. **تعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة:** إقامة شراكات قوية بين القضاء الإداري والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات البيئية الدولية، حيث يمكن لهذه الشراكات توفير معلومات دقيقة وحديثة عن الانتهاكات البيئية والمساهمة في تحسين الشفافية والعدالة في التعامل مع القضايا.
 ٦. **التعاون الدولي والدعم الفني:** تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية للاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في حماية البيئة، حيث يمكن لهذا التعاون أن يوفر تمويلات ودعماً فنياً لتطوير البنية التحتية القانونية والتقنية المرتبطة بالقضايا البيئية.
 ٧. **تسريع البت في القضايا البيئية:** الإسراع في معالجة القضايا البيئية داخل النظام القضائي لتقليل التأثيرات السلبية المستمرة على البيئة، وتحقيق هذا الهدف يتطلب تكامل الجهود بين القضاة والخبراء والمنظمات البيئية لتقديم حلول عملية وفعالة.
- إن تحقيق التنمية المستدامة في المغرب يتطلب إصلاحاً شاملاً للمنظومة التشريعية والقضائية البيئية، عبر تعزيز الكفاءات، تحسين التشريعات، وتفعيل التعاون بين الأطراف المختلفة، حيث يمكن تعزيز دور القضاء الإداري في حماية البيئة وضمان توازن مستدام بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، بما يحقق بيئة صحية وآمنة للأجيال القادمة.

(١) كريستيانا فيغيريس و الأمم المتحدة، « الهدف الثالث عشر: العمل المناخي | أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي »، UNDP، consulté le 14 septembre 2024 <https://www.undp.org/>.

(2) Ongoma et al., « Morocco's Climate Change Impacts, Adaptation and Mitigation—a Stocktake », 15.

لائحة المراجع

- احبابو، الياس الهواري. « الاطار التشريعي والمؤسساتي لادارة البيئة في المغرب ودور القاضي المدني في تطبيقها ». مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ٧: 440-58. (2017) n° 2 ,
- بولنوار، بلي et ،خطوي مسعود. « سلطات القاضي الإداري في ضمان تنفيذ أحكامه المتعلقة بحماية البيئة ». مجلة الفكر القانوني والسياسي ١: 233-41. (5 mai 2017) n° 1 ,
- الدهابي، زهرة et ،عبد الرحيم أيت حدو. « التغيرات المناخية والموارد الطبيعية أي أجوبة لمغرب الغد Consulté le 11 septembre 2024. s. d. »
- الركيلي، عبد الواحد. « البيئة في التشريع المغربي بين آليات الحماية ورهان التنمية ». مجلة القانون والأعمال الدولية، ١٤ octobre 2010. <https://www.droitentreprise.com/21127/>.
- رئاسة النيابة العامة. « مراكش.. انطلاق أشغال الندوة الدولية "الجريمة البيئية ودور القضاء في مكافحتها" الداكي: النيابة العامة تابعت ٢٠ ألف شخص سنة ٢٠٢٢ في قضايا بيئية – الموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة »، ١١ juillet 2024. <https://www.pmp.ma/>.
- عباس، جيهان عبد السلام. « دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا ». مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٤: 139-72. (2023) n° 2 ,
- فيغيريس، كريستينا et ،الأمم المتحدة. « الهدف الثالث عشر: العمل المناخي | أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. UNDP. Consulté le 14 septembre 2024. <https://www.undp.org/>.
- محكمة النقض. اجتهادات قضائية ودراسات قانونية في التصدي لقضايا البيئة. Vol. 30. دفاتر محكمة النقض. الرباط: محكمة النقض، ٢٠١٧.
- محمد أحمد سلامة مشعل، محمد. « دعاوي المناخ والاشكاليات المرتبطة بها أمام القاضي الإداري ». مجلة كلية الشريعة و القانون بطنط ٣٦: 760--831. (11 août 2021) n° 2 ,
- مراد، أمينة علي حسانين. « دور القاضي الإداري في التنمية المستدامة ». مجلة روح القوانين. (2022) n° 99 ,
- مشعل، محمد أحمد سلامة et ،أحمد هشام فرحات الموجي. « دور القاضي الإداري في حماية المناخ ». مجلة كلية الشريعة والقانون بتفنها الأشرف-دقهلية ٢٧: 1765-1816. (1 décembre 2023) n° 2 , <https://doi.org/10.21608/jfslt.2023.331024>.
- وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة. « التقرير الوطني حول حالة البيئة بالمغرب ». mars 2022. <https://mtedd.gov.ma/index.php>

مراجع أجنبية

- Cherif, Moëz, Javier Díaz-Cassou, et Carole Megevand. *Climate Change and Development in Morocco*. Morocco's Quest for Stronger and Inclusive Growth. IMF, 2023.
- « Climate Change Impacts | National Oceanic and Atmospheric Administration ». Consulté le 15 septembre 2024. <https://www.noaa.gov/education/resource-collections/climate/climate-change-impacts>.
- Hammoudy, W, R Ilmen, et M Sinan. « Impact of Climate Change on Extremes Events in Morocco ». *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science* 1090, n° 1 (1 octobre 2022): 012034. <https://doi.org/10.1088/1755-1315/1090/1/012034>.
- Ongoma, Victor, Fatima Driouech, Youssef Brouziyne, Tarik Chfadi, Terence Epule Epule, Meryem Tanarhte, et Abdelghani Chehbouni. « Morocco's Climate Change Impacts, Adaptation and Mitigation—a Stocktake ». *Regional Environmental Change* 24, n° 1 (mars 2024): 14. <https://doi.org/10.1007/s10113-023-02176-2>.

١. القوانين والتشريعات المغربية:

- القانون الإطار رقم ٩٩،١٢ المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- القانون رقم ١٣،٠٣ المتعلق بمحاربة التلوث الجوي.
- القانون رقم ١١،٠٣ المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.
- القانون رقم ١٢،٠٣ المتعلق بتقييم الآثار البيئية.
- القانون رقم ٢٨،٠٠ المتعلق بإدارة النفايات والتخلص منها.
- القانون رقم ٤٧،٠٩ المتعلق بالنجاعة الطاقية
- القانون رقم ٣٦،١٥ المتعلق بالماء

٢. تقارير ومؤتمرات:

- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة (المغرب)، التقرير الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، الرباط، ٢٠٢١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، التنمية المستدامة في المغرب: التحديات والفرص، تقرير، ٢٠٢٠.
- "القضاء البيئي في المغرب: التحديات والآفاق"، ندوة نظمها جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠١٩.

٣. مواقع إلكترونية:

- موقع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة المغربية. www.environnement.gov.ma :
- موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لتقارير التنمية المستدامة. www.unep.org.